

الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في ليبيا - بين أزمة الدولة وانشقاقات مجتمعية

دراسة تحليلية سوسيولوجية تاريخية

أ.د. حسين سالم مرجين

قسم علم الاجتماع - جامعة طرابلس - ليبيا

mrginhusseini@yahoo.com

1. **المخلص:** تسعى هذه الدراسة إلى مناقشة موضوع الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في ليبيا، من خلال مقارنة سوسيولوجية تاريخية حيث استطاع الحراك المجتمعي في ليبيا 2011م تفكيك وإسقاط بنية السلطة المركزية الحاكمة، وخلق واقعاً جديداً على المستوى السياسي والاجتماعي، وذلك بطرح عدد من التساؤلات أهمها وهو: ما دور وطبيعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي؟ وهل عمليات القبول والتأييد للحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي مرهون باستقطاب القبيلة؟ وبينت الدراسة إن غياب الدولة أو السلطة المركزية أو ضعفها أو انقسامها، فأن الفضاءات العمومية تصبح مجالاً رحباً للحركات الاحتجاجية، ليس في المدن الكبرى، وإنما يمتد ليشمل العديد من المدن والقرى الصغيرة، كما أنه في الوقت نفسه لم ينتج عنه غياب المؤسسات التي استمدت شرعيتها من ديناميكية الشبكات الاجتماعية، فنجاح أي احتجاج اجتماعي مرهون بالدرجة الأولى على عمليات القبول والتأييد والاستقطاب والقبلي، فالمجتمع القبلي كان ومازال أقوى من السلطة المركزية.

الكلمات المفتاحية : المجتمع القبلي - الحراك المجتمعي - السلطة المركزية- الوعي المجتمعي.

abstract : This study seeks to discuss the issue of protest and social movements in Libya, where the social mobility in Libya 2011 dismantled and overthrew the structure of the central ruling power, and created a new reality at the political and social level, By asking a number of questions, the most important of which is: What role and nature of protest movements and social in the Libyan society? Are the processes of acceptance and support of the protests and social movements in the Libyan society depends on the polarization of the tribe? The study shows that the absence or weakness of the state or central authority, public spaces become a broad area of protest movements, not in the major cities, but extends to many cities and small villages, and at the same time did not result in the absence of institutions that derived their legitimacy from The dynamics of social networks, the success of any social protest depends primarily on the processes of acceptance, support, polarization and tribal, tribal community was and still stronger than the central authority.

key words : Tribal community -Community mobility -Central Authority -Community awareness

المقدمة:

شهدت ليبيا عام 2011م حراكاً مجتمعياً، استطاع تفكيك وإسقاط بنية السلطة المركزية الحاكمة، وخلق واقعاً جديداً على المستوى السياسي والاجتماعي، وذلك انطلاقاً من مجال المجتمع الافتراضي إلى المجال المجتمعي الواقعي، مستفيداً من تطبيقات الويب التفاعلية، خاصة في مجال التهيئة، والتنظيم، والتأييد، والحشد، فأصبحت بعض تلك التطبيقات التفاعلية أداة احتجاجية ضد سياسات وممارسات النظام السياسي السابق، مما حرك نوعاً ما الركود والسكون المجتمعي، لتعطي بذلك صورة غير مسبقة عن أهمية الفعل الجماعي في إحداث التغيير، فبرزت الحركات الاحتجاجية وأشكالها المختلفة كفاعلٍ جديد، حيث تميزت بوجود تنوع في مجالات فضاءاتها وتعدد الهويات، إضافة إلى تمسكها بالمطالب الفئوية والاجتماعية لمن تمثلهم، وتأثيرها في بعض الأحيان على صانع القرار، وارتبطت بعض تلك الاحتجاجات بالمطالبة بتحسين الأوضاع الأمنية التي أصبحت أكثر ضرورة مع تنامي عمليات العنف، والمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية والحياتية الملحة، والخدمات الاجتماعية، مثل: الصحة، والتعليم، ومكافحة الفساد، مستفيدة من مناخ الحرية، وضعف مؤسسات الدولة، كما تزامن ذلك مع توسع دائرة الاحتجاجات لتمييز بعضها بالاستقطاب القبلي، ومن هنا تبرز أهمية الموضوع في كونه حوّل ظاهرة الحركات الاحتجاجية والحركات الاجتماعية إلى موضوع معرفة سوسيولوجية، تهدف إلى أن يفهم النشاط الاجتماعي بالتفسير لكي يشرح فيما بعد سبب تطور هذا النشاط ونتائجه(1). فساهمت أشكال الاحتجاجات المجتمعية في تبديل الصورة النمطية للمجتمع الليبي، فبرزت

1- جوليان فرويد، سوسيولوجيا ماكس فيبر، ترجمة جورج أبي صالح، (بيروت: مركز الإنماء القومي). ص 48

مفاهيم جديدة عن المجتمع الليبي، بعد سقوط الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة عنها بمعان وتفسيرات جديدة.

بالتالي سيتم التركيز على الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في مرحلة ما بعد 2011م، فهوامش الحريات الفردية والجماعية اتسمت خلال هذه المرحلة بالاتساع إلى حد ما، فضلا عن المناخات التي كانت مواتية من حيث تقلص قوة مؤسسات الدولة، لصالح استقطاب القبيلة، إضافة إلى إسهامات تقنيات الويب (2.0) في عمليات التعبئة المتنوعة، سواء أكانت ذات الأشكال المادية أم الرمزية، كما أصبح هناك العديد من الحركات الاحتجاجية المرتبط كل منها بسياقها الخاص وبظروفها وحيثياتها.

وتحاول هذه الورقة التطرق إلى دور وطبيعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي (من خلال مطالعات متأنية وتأمل عميق)، وكذلك التركيز على العوامل التي ساهمت في نشوء تلك الحركات في المجتمع الليبي، بالمقابل يبدو أن الدراسات السوسيولوجية المتعلقة بالحركات الاحتجاجية نادرة، ولا تكاد تذكر في السياق المجتمع الليبي، وهو أمر مفهوم لعدة أسباب، لعل أهمها كون هذه الموضوعات تعتبر من الموضوعات المحرم التطرق إليها في ظل النظام السياسي السابق، مما خلق نوعاً من الانقياد والتسليم لدى بعض البُحاث نحو موضوعات بعينها، والابتعاد من ثم عن هذه الموضوعات.

كما تبرز أهداف هذه الورقة العلمية وفقاً لجملة من الاعتبارات التالية:

▪ تسليط الضوء على أهداف وأسباب الحركات الاحتجاجية والاجتماعية.

- توضيح المحددات التي ارتكزت عليها الحركات الاحتجاجية والاجتماعية.
- الولوج إلى عمق الأحداث بغية توسيع دائرة المعرفة.
- محاولة التنبؤ بمجريات الحركات الاحتجاجية والاجتماعية من خلال أعمال المخيلة السوسولوجية.

التساؤلات:

يمكن تحديد جملة من التساؤلات أهمها:

- 1- ما طبيعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي؟
- 2- ما العوامل التي أثرت في طبيعة وتكوين الحركات الاحتجاجية والاجتماعية، وشكلت تصوراتها ورسمت فضاءاتها في المجتمع الليبي؟
- 3- هل عمليات القبول والتأييد للحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي مرهون باستقطاب القبيلة؟
- 4- ما مستقبل الحركات الاحتجاجات والاجتماعية في المجتمع الليبي؟

المنهجية:

تنطلق هذه الورقة من مقارنة سوسولوجية تاريخية ترى بأن فاعلية وقوة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي مرهونة بشكل كبير على مسألة استقطابها للمجتمع القبلي، كون المجتمع القبلي في ليبيا كان ولا يزال أقوى من السلطة المركزية، فهو نظام متماسك وله من الروابط الداخلية الخاصة به ما يميزه عن

روابط السلطة، وتقويه من مسألة الانهيار أو الاهتزاز، فهو يستمد قوته من مضمون نظام القرابة "العصبية"، كما يمتلك هذا المجتمع نظام قيمي يحميه من أيّ مخاطر أو تهديدات قد يتعرض لها، بالتالي لا يضره زعزعة أو إزاحة السلطة أو سقوط حاكم، في حال تأييد الحركات الاحتجاجية والاجتماعية، طالما أن مضمون قيمه ومرجعياته محفوظة، فالحراك المجتمعي - كحركة احتجاجية - والتي حدثت في ليبيا العام 2011م، أدت إلى سقوط السلطة، والتي تعني بالضرورة سقوط مؤسسات الدولة -لان كلاهما واحد بالنسبة للحالة الليبية- فبرزت من ثم أزمة سقوط الدولة، إلا أنه في نفس الوقت لم ينتج عنها غياب مؤسسة القبيلة، حيث قامت هذه المؤسسة بانشقاقات مجتمعية عن السلطة المركزية - من خلال عمليات التحول باتجاه قبول وتأييد الحراك المجتمعي، فحافظت هذه المؤسسة القبلية على تماسكها من خلال الولاءات والتضامانات القبلية، كونها نسق تضامني يطفو دائماً على السطح في حال وجود أيّ مخاطر تواجه المجتمع، كما يتوقف قوة وفاعلية الحركات الاحتجاجية ككتلة متضامنة ومقاومة للسلطة المركزية بمدى حصولها على الاستقطاب القبلي، ليصبح لهذه المؤسسة الدور المحوري في زعزعة أو سقوط السلطة، وهذا يدعونا إلى التأكيد على جدلية العلاقة بين قوة وفاعلية أيّ حركات احتجاجية واجتماعية في ليبيا وبين مسألة تحول المجتمع القبلي باتجاه قبول وتأييد تلك الحركات، وفي ضوء هذا المنهج كان لزاماً القيام بالتالي:

- أ. محاولة رصد أهم المحطات التاريخية لمعرفة جدلية العلاقة بين الحركات الاحتجاجية والاجتماعية والمجتمع القبلي، وهو ما يفيد في التحليل السوسيولوجي التاريخي.
- ب. استخدام مفهوم السلطة المركزية للدلالة على النظام السياسي الحاكم في المجتمع.

ج. استخدام مفهوم المجتمع القبلي للدلالة على العيش والتواصل وفقاً لمعيار القرابة والنسب، حيث يتولد لدى أفراد المجتمع الإحساس الكامل بالترابط والتكافل والتماسك والالتحام، ككتلة متضامنة، كما أن الطاعة السياسية مبنية على أساس طاعة الفرد لرئيس القبيلة.

د. استخدام مفهوم الحراك المجتمعي للدلالة على التغيير الحاصل في المجتمع الليبي، والتي أدت إلى سقوط النظام السياسي السابق، كما إن استخدام مفهوم الحراك المجتمعي سوف يحمل مضامين نابغة من خصوصياته، "ونقصد بالحراك المجتمعي هنا القدرة على الفعل لبعض أفراد المجتمع بالانتقال بالمجتمع من حالة السكون إلى حالة التغيير، كما أن الذين قاموا بالحراك هم مجموعة أفراد قاموا بعمليات حشد وتنظيم أنفسهم والتحدث بصوت واحد وهو السعي إلى إسقاط النظام منطلقين من كون " الشعب يريد تغيير النظام " (2).

هـ. استخدام مفهوم انشاقات مجتمعية بمعنى حدوث تحوّل أو تبدل للمجتمع القبلي في الاعتراف بشرعية السلطة المركزية وحدوث قطيعة معها، والانضمام نحو الحركات الاحتجاجية والاجتماعية والاعتراف بشرعيتها.

كما تم تقسيم الورقة العلمية إلى أربع محاور رئيسة، سنحاول من خلالها الولوج إلى إجابات للتساؤلات المطروحة، والمحاور هي:

1. طبيعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي.

² - حسين سالم مرجين، آفاق سوسيولوجية على متن الحراك المجتمعي العربي، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 9 ، العدد 2 ، 2016م، ص 170

2. العوامل التي أثرت في طبيعة وتكوين الحركات الاحتجاجية والاجتماعية، وشكلت تصوراتها ورسمت فضاءاتها في المجتمع الليبي.

3. عمليات القبول والتأييد للحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي مرهون باستقطاب القبيلة.

4. مستقبل الحركات الاحتجاجات والاجتماعية في المجتمع الليبي

▪ المحور الأول : ما طبيعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي

قبل الولوج إلى تحديد طبيعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي؛ نحتاج تحديد المفاهيم المستخدمة في هذه الورقة، ولعل أهم تلك المفاهيم هو مفهوم الحركات الاجتماعية، والحركات الاحتجاجية، والهدف من هذا التحديد والتعريف هو القيام بعمليات ضبط مفاهيمي، كون ذلك يُسهل على القارئ فهم المقصود من استخدام المفاهيم المطروحة، بناء عليه، فإنه سيتم تبني تعريف المفهومين حسبما طرحه عمرو الشوبكي في كتابه الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي؛ كونه الأقرب إلى تصور هذه الورقة.

1- مفهوم الحركات الاجتماعية "نعني بالحركات الاجتماعية الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من

المواطنين كممثلة عن القاعدة الشعبية تفتقد التمثيل الرسمي بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات،

والهياكل القائمة لتكون أكثر اقتراباً من القيم التي تؤمن بها الحركة".، كما أن دورة حياة الحركات

الاجتماعية تمر بمراحل، أهمها مرحلة الاحتجاج؛ وذلك بغية كسب المزيد من المؤيدين(3).

2- مفهوم الحركات الاحتجاجية: "نعني بالحركات الاحتجاجية أشكالاً متنوعة من الاعتراض، تستخدم

أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض، أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم، أو الالتفاف

حولها(4)".

إن الهدف الذي نسعى إليه في الصفحات القادمة هو محاولة تشخيص وفهم وتفسير طبيعة الحركات

الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي، فابن خلدون يقول: فهم الحاضر لا يتم إلا في ضوء فهم

الماضي، فالتاريخ هو علم إنساني اجتماعي، وفي الوقت نفسه فهو سجل حافل لتاريخ المجتمعات البشرية،

في حين أن علم الاجتماع يهتم بالماضي لكي يفسر به الحاضر، وكلاهما (الماضي و الحاضر) يعملان من

أجل وضع صورة تنبؤية للمستقبل، بالتالي فإن اكتشاف الدلائل والمضامين التاريخية سيؤدي بدون شك إلى

فهم طبيعة المجتمع، فتظهر هناك حاجة إلى وقفة سوسيو تاريخية بغية تشخيص وفهم وتفسير طبيعة

الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي، وضمن هذا السياق، قسم الباحث المراحل التي مرت

منها الحركات الاحتجاجية إلى أربع مراحل، هي :

▪ مرحلة النظام الملكي 1951 - 1969م.

³ - عمرو الشوبكي، وآخرون. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن). ط 2. (بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية: 2014)، ص 41

⁴ - عمرو الشوبكي، وآخرون، ص 42

▪ مرحلة نظام القذافي 1969 - 2011م.

▪ مرحلة ما بعد 2011م - 2014م.

▪ مرحلة 2014 - 2017م.

بادئ ذي بدء يمكن القول بأننا عندما نقلب أوراق مؤرخينا، نكتشف بأن معظم الحركات الاحتجاجية تبدأ في المجتمع الليبي (الذي يغلب عليه الطابع القبلي) في العادة رفضاً للسلطة المركزية بـ "طرابلس"، بسبب بعض السياسات أو الممارسات أو الإجراءات الاستبدادية من السلطة المركزية، فتصبح هذه الاحتجاجات ناراً في الهشيم في حال حصولها على تأييد قبلي، كون غالبية المجتمع الليبي، تعيش وتتواصل وفق معيار القرابة والنسب (العائلة فالعشيرة فالقبيلة)، يتولد لدى أفراد البيت الواحد الإحساس الكامل بالتكافل والتماسك والالتحام، ومن ثم فإن الانضمام للحركات الاحتجاجية يعتمد بشكل كبير على مسألة الانتماء القبلي، وهذا الترابط في الحركات الاحتجاجية يعطينا صورة عن مدى العلاقة الاجتماعية بين أفراد المجتمع والعائلة في مجتمع ككتلة متضامنة، فبُنيت الطاعة السياسية هذه على أساس طاعة الفرد لرئيس القبيلة، ويعتبر هذا النوع من الترابط بين أفراد العائلات والقبائل نوعاً من التكامل الآلي؛ كما حدده علماء الاجتماع في العصر الحديث، وهذا التكامل هو عامل قوي من عوامل سرعة انتشار الحركات الاحتجاجية في المجتمع الليبي، كما يقل هذا الترابط في المدن لتظهر روابط الجيرة، وهم أبناء الحي أو الشارع أو الزنقة الواحدة، خاصة في مدينتي طرابلس وبنغازي، وساهمت التحالفات القبلية في

المجتمع الليبي إلى حد كبير جدًا في حصول عامل التأييد والمناصرة للحركات الاحتجاجية، وتسمى هذه التحالفات بالصفوف، وهذه الصفوف ظهرت كأحلاف بين المجتمع الليبي، سواء أكان في المدن أم في الدواخل، وأهم هذه الصفوف، هي صف يوسف شداد في جنوب تونس وغربي طرابلس، وصف البحر، والصف الفوقي في شرق وشمال طرابلس، وصف القبلة وفزان(5)، بالتالي فإن ما يميز المجتمع الليبي في حالة التجزؤ السياسي وفقدان السلطة المركزية، بحسب وجهة نظر محمود أبوصوة " هو قدرة الليبيين على تسيير حياتهم الاقتصادية والسياسية ضمن شبكات اجتماعية تمتد من الشمال البلاد إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، والمسألة هنا لا تتعلق بالمجتمع الأهلي رغم أهميته في تنظيم العلاقات البينية داخل المدن والقرى، وإنما لما لها من علاقة بدور الشبكات الاجتماعية في توطيد العلاقات المتنوعة والمعقدة على المستويين المحلي والدولي، فغياب الدولة أو السلطة المركزية في تاريخ المجتمع الليبي لم ينتج عنه غياب المؤسسات التي استمدت شرعيتها من ديناميكية الشبكات الاجتماعية(6)"، ولعلي هنا أخطر بالابتسار الذي يحدثه أي اختصار، وأقول إن المجتمع القبلي في ليبيا كان وما زال أقوى من السلطة المركزية.

لقد شهد المجتمع الليبي العديد من الحركات الاحتجاجية نتيجة لاستبداد وظلم بعض الحكام، إضافة إلى قلة أو ندرة الثروات الاقتصادية، كما انتقلت بعض الحركات الاحتجاجية في المجتمع الليبي لتصبح حركات اجتماعية، وتميزت بقدر معين من القيادة، والتنظيم، والاستمرارية، مثل حركة عبدالجليل سيف

⁵ - على حميدة عبداللطيف. المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، الطبعة الثانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية : سلسلة اطروحات الدكتوراه: 1998) ص83

⁶ - محمود أبوصوة، مدخل لتاريخ ليبيا العام - جدلية المجال والهوية، (طرابلس- ليبيا : دار الرواد، 2012) ، ص 471- 472

النصر، وحركة غومة المحمودي، وكانت تلك الحركات في بداية تكوينها عبارة عن حركات احتجاجية نتيجة لسياسات السلطة المركزية في طرابلس، ثم لم تقتأ ن أصبحت تلك الاحتجاجات عبارة عن حركات اجتماعية نتيجة امتلاكها عناصر التنظيم، والقيادة، والاستمرارية، إضافة إلى حصولها على عامل مهم وهو التأييد، والحشد والتفاف وانضمام عدد كبير من أفراد المجتمع "القبلي" حول تلك الحركات ومناصرتها، كما عبرت تلك الحركات عن وجود وعي وقناعة بوجود خلاف مع السلطة المركزية آنذاك من خلال عدم الحصول على الحقوق والمطالب، كما حاولت تلك الحركات الاجتماعية في مراحل لاحقة من تطورها إلى السعي نحو الوصول إلى الحكم، كما برزت في المجتمع الليبي بعض الحركات الاجتماعية الدينية ذات الطابع السلمي، مثل الحركة السنوسية، التي يمكن القول بأنها كانت قائمة على التأكيد على الهوية الإسلامية للمجتمع الليبي، فساهمت هذه الحركة في بلورة وعي جمعي شمولي، كما يمكن القول بأنها نجحت في التأثير على المجتمع الليبي "القبلي" آنذاك.

▪ مرحلة النظام الملكي 1951 - 1969م.

خلال مرحلة الحكم الملكي 1951 - 1969م، سمحت السلطة للأفراد بالخروج والتعبير بمظاهرات احتجاجية؛ وذلك بعد الحصول على إذن وتراخيص من وزارة الداخلية، وكانت الوزارة تمنح الموافقة لبعض الاحتجاجات لتكون تحت إشرافها، في حين كانت ترفض في بعض الأحيان الأخرى منح تراخيص لبعض الاحتجاجات، مما يؤدي في بعض الأحيان أيضًا إلى خروج تلك الاحتجاجات دون تراخيص، فخلال الستينيات من القرن الماضي، بدأ الوعي القومي "العربي" يتطور لدى أفراد المجتمع الليبي خاصة في

المدن الكبرى مثل : طرابلس، وبنغازي وبشكل خاص في صفوف الطلاب والعمال، وذلك مع انتشار للأفكار والتيارات القومية العربية مثل: التيار الناصري، والتيار البعثي، فبدأ المجتمع يكتشف مخاطر النظام الفيدرالي(7) في عملية التضامن والوحدة الوطنية، بالإضافة إلى مخاطر وجود القواعد الأجنبية في ليبيا، كما ارتبط ذلك الوعي المجتمعي بالقضايا العربية، وبشكل خاصة الثورة الجزائرية، والقضية الفلسطينية، ومن ثم بدأ هناك تأثير لهذا الوعي المجتمعي على هوية الاحتجاجات، فأصبحت جلها ذات مطالب سياسية إلى جانب بعض الاحتجاجات المطالبة المرتبطة بزيادة الأجور وتعديلها، وفي هذا الصدد استطاعت الاحتجاجات العمالية على وجه الخصوص الانتقال من مجرد حركات احتجاجية مطلية إلى حركات اجتماعية منظمة بلغت مكانة عالية من توحيد الصفوف والقيادة والتنظيم، فتم تأسيس اتحاد عمالي يضمن عدد من النقابات العمالية تحت مسمى الاتحاد العام الليبي للشغل(8)، واستطاع هذا الاتحاد الوليد الدفاع عن حقوق العمال من زيادة الأجور، والضغط على السلطة المركزية آنذاك من أجل إصدار تشريعات تحفظ حقوق العمال، فكان سلاح الاضراب هو السلاح القوي الذي استطاع الاتحاد استخدامه من أجل الضغط على السلطة السياسية لتنفيذ مطالبه، ولعل أبرز الاضرابات التي نفذها الاتحاد، هي: اضراب 1955/4/25م، واضراب 1955/7/11، بشأن المطالبة بتطبيق العطلة الاسبوعية، واضراب 1961/9/10 بشأن تعديل الاجور حيث كانت الحركة البلاد تشل مع كل اضراب يتم تنفيذه، وذلك في جميع القطاعات الانتاجية والخدمية مما يؤدي إلى رضوخ السلطة لمطالب الاتحاد

7 - حدد الدستور آنذاك طبيعة الدولة الليبية الناشئة كونها ذات نظام اتحادي - فيدرالي، كما تم إنشاء حكومة اتحادية مركزية للدولة الاتحادية، إضافة إلى حكومات محلية للولايات الثلاث، برقة، و طرابلس، و فزان

8 - كرفاع، المختار الطاهر، الحركة العمالية في ليبيا، 1943-1969م ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات المعاصرة (5) ليبيا، ط 1، 2000،

العام الليبي للشغل(9)، وطوال سنوات 1953-1961 استطاعت الحركة العمالية الاجتماعية أن تفرض وجودها على السلطة السياسية، حتى قيل أن الحركة العمالية في ليبيا ما هي إلا حزب سياسي غير معن وهي الفئة المؤهلة لأن تتحول إلى حزب سياسي، إذا سمحت الحكومة بذلك (10). ألا أن قلة الوعي النقابي العمالي وعدم قيام الاتحاد نحو وضع برنامج لتثقيف العمال واحساسهم بالدور المناط بهم في بناء المجتمع والدفاع عن حقوقهم انعدام التفاعل بين القاعدة والقمة في الحركة العمالية، إضافة إلى انحصار عمل الاتحاد في المدن الكبرى مثل : طرابلس، وبنغازي أدى إلى تقلص دوره وذلك مع صدور قانون العمل عام 1962م، حيث حل القانون المذكور الاتحاد الليبي للشغل وفتح باب التسجيل أمام النقابات فقط، وهو ما جعل الاتحاد العام ينهي دوره كقوة سياسية واجتماعية.

كما شهدت مدن بنغازي، وطرابلس، والزاوية احتجاجات اجتماعية كبرى وذلك خلال الفترة من : 13/1-14 - 1964م، وذلك بسبب سياسات النظام الملكي المهادنة للدول الداعمة "لإسرائيل"، إضافة إلى عدم مشاركة الملك آنذاك في القمة العربية المنعقدة بالقاهرة، فخرجت احتجاجات في بنغازي مطالبة السلطة المركزية بتغيير سياساتها اتجاه الدول الأوروبية الداعمة لإسرائيل، فجُوبت هذه الاحتجاجات بالرصاص من قبل الشرطة، مما أدى إلى تعاطف وتأييد مجتمعي لها، فانتسعت دائرة الاحتجاجات لتشمل مدن طرابلس، والزاوية، مما دفع بالسلطة المركزية بعد عجزها عن مواجهة تلك الاحتجاجات إلى اللجوء إلى المؤسسة القبلية، فاستطاعت هذه المؤسسة إنهاء الحالة الاحتجاجية في المجتمع، كما برزت أيضا

⁸ - المرجع نفسه، ص 122-146

¹⁰ - المرجع نفسه، ص 151

خلال مرحلة النظام الملكي احتجاجات ضد النظام الفيدرالي، والتأكيد على وحدة البلاد، واحتجاجات معارضة لوجود القواعد الأجنبية في ليبيا، وكذلك احتجاجات لتدخل السلطة المركزية في الانتخابات البرلمانية وقيامها بحالات تزوير، كالتى حصلت العام 1965م ، واحتجاجات عمال النفط، حيث قام اتحاد عمال ليبيا مثلاً : في العام 1967م بدعوة عمال النفط لإضراب عام ، واشترط العمال بإعادة ضخّ البترول بشرط ألا يذهب إلى أمريكا وبريطانيا، وبشكل عام يمكن القول بأن ثقافة الاحتجاجات انحصرت خلال العهد الملكي في فئات الطلاب والعمال، حيث تجد هذه الاحتجاجات البيئة الحاضنة لها في المدن، في حين تقل تأثيرها في القرى والدواخل، ولم تستطع اختراق النسيج المجتمعي في باقي المناطق والقرى، كما أن الأطر القبلية التقليدية كانت لا تزال لديها الولاء لشخص الملك، في حين لم تتجح الأطر الجديدة خاصة في المدن مثل النقابات من الإحلال محل تلك الأطر التقليدية القبلية.

▪ مرحلة نظام القذافي 1969 - 2011م.

خلال مرحلة حكم القذافي 1969 - 2011م عاش النظام السياسي في ظل خوف من وقوع احتجاجات اجتماعية، والخوف من وجود قوى سياسية قادرة على القيادة المجتمعية للجماهير، واعتبرت السلطة المركزية بأن أي احتجاجات اجتماعية تأتي من خارج دائرتها تعتبر من ضمن الخطوط الحمراء المحرمة، بالتالي تصبح من الأمور المجرمة، وفقاً لسلسلة من التشريعات والقوانين، ويأتي ذلك خوفاً من تحول الاحتجاجات الاجتماعية إلى دائرة الاحتجاجات السياسية، فصدر قانون رقم (45) لسنة

1972م، بشأن تجريم الاحتجاجات، وقانون رقم (17) لسنة 1972 بشأن تجريم الحزبية(11)، كما قام النظام السياسي من جهة أخرى على السيطرة على النقابات والاتحادات العمالية والطلابية كونها أكثر فئات المجتمع التي تتمتع بثقافة الاحتجاج، إضافة إلى كونها الأكثر فعالية في الفضاءات العامة، وعمل أيضاً على تفرغ تلك النقابات والاتحادات من كوادرها الفعالة، والتي قد تتبنى وجهات نظر مخالفة أو معارضة لها، فخلال الفترة 1973-1975 شهد المجتمع الليبي عددًا من الاحتجاجات الطلابية ضد بعض قرارات وسياسات النظام السياسي، لعل أهمها احتجاجات شهر يناير 1976م(12)، في جامعتي بنغازي، وطرابلس، والتي تركزت مطالبها في حرية الفكر، والتعبير داخل الجامعات، ورفض ممارسات النظام السياسي المتمثلة في فرض الوصاية، والقيود والهيمنة على الاتحاد الطلابي، وإعادة برمجة التدريب العسكري الإجمالي للطلاب، بحيث لا يتعارض مع التحصيل العلمي والحياة الأكاديمية، فقامت السلطة باقتحام الجامعات الليبية في بنغازي وطرابلس وذلك بغية تغيير قيادات اتحاد الطلبة، فحدثت مواجهات صاحبها أعمال عنف أدت إلى قيام السلطة بمحاكمة الطلبة المعارضين لها، فصدر بحق البعض منهم حالات إعدام، كما برزت أيضاً في السنوات اللاحقة من عمر النظام السياسي السابق عدد من الحركات الاحتجاجات العفوية غير المنظمة، والتي تفتقر إلى التنظيم والقيادة والاستمرارية، مثل

¹¹ - نصت المادة (3) من القانون المذكور على أنه "يعاقب بالإعدام كل من دعا إلى إقامة أي تجمع أو تنظيم أو تشكيل محظور بموجب هذا القانون، أو قام بتأسيسه أو تنظيمه أو إدارته أو تمويله أو أعد مكاناً لاجتماعاته، وكل من انضم إليه أو حرض على ذلك بأية وسيلة كانت، أو قدم أية مساعدة له، وكذلك كل من تسلّم أو حصل بطريقة مباشرة أو بطريق غير مباشر بأية وسيلة كانت على نقود أو منافع من أي نوع أو من أي شخص أو من أي جهة بقصد إقامة التجمع أو التنظيم أو التشكيل المحظور أو التمهيد لإقامته. ولا فرق في شدة العقوبة بين الرئيس والمرؤوس مهما كانت درجته في الحزب أو التجمع أو التنظيم أو التشكيل أو الفرقة أو الخلية أو ما شابه ذلك" للمزيد أنظر يمكن الاطلاع : القانون رقم (17) لسنة 1972، الجريدة الرسمية العدد (29) لسنة 1972

¹² - خلال شهر أبريل 1976م، ألقى العقيد معمر القذافي خطاباً تحريضياً من أجل السيطرة على الجامعات، من قبل ما أسماهم "قوى الثورة"، وهم مجموعة من الطلبة المواليين للنظام السياسي، حيث ذكر "من الغد تعلن الثورة الشعبية في الجامعات من أقصاها إلى أقصاها ..، وعلى "قوى الثورة" في الجامعات الليبية أن تفرض وجودها في كل كلية، وأن تحسم المعركة لصالح قوى الثورة في الجامعات اعتباراً من يوم الغد ..، على "قوى الثورة" كما هي واضحة الآن أن تفرض وجودها في كل كلية في الجامعات الليبية وأن تصفي خصوم الثورة غداً .. اعتباراً من يوم الغد، إما أن تبقى "القوى الثورية" في الجامعات الليبية، وإما أن يبقى اليمين الرجعي البرجوازي المرتد" (السجل القومي ، 1976، 130)، ولم يمض على ذلك التحريض سوء يومين، وتحديداً في 7 أبريل 1976، حتى دخل العقيد معمر القذافي جامعة بنغازي مع الموالين له؛ ليعلن من داخلها عن السيطرة على الجامعة، ودحر أي أفكار مغايرة للنظام، كما أصبح يوم 7 أبريل احتفال سنوي للنظام على دحره للمعارضين له في الجامعات.

احتجاجات المدنية الرياضية 1989م، بمدينة طرابلس عندما قامت السلطة بإلغاء مباراة كرة القدم بين الفريق الوطني الليبي والفريق الجزائري، حيث استعملت قوات الأمن الرصاص لتفريق المحتجين الغاضبين، وكذلك احتجاجات أهالي مدينة الزاوية العام 2000م، ضد سياسات السلطة المركزية "بالسماح" لبعض الأفارقة بالتعدي على أملاك الليبيين، وكذلك احتجاجات أهالي مدينة بنغازي بتاريخ 2006/2/17م، ضد الرسومات المسيئة للرسول محمد صلى الله عليه وسلم، كما أن السلطة المركزية لم تسع إلى دراسة الحركات الاحتجاجية ومعالجة مسبباتها، إنما دأبت على قمع تلك الاحتجاجات بالرصاص، أو محاكمات صورية بعيداً عن المحاكم المدنية، حتى وصلت إلى حد استخدام سياسة العقاب الجماعي لبعض المدن، والقبائل في حال قيام أحد أفرادها بالخروج في احتجاجات اجتماعية، ومن هنا يمكن القول إن الحركات الاحتجاجية الاجتماعية كان يتم التعامل معها كونها مسألة أمنية وليس اجتماعية، وبالتالي يتوجب القضاء عليها، حتى وإن كان سياق الاحتجاج هو سياق يسمح فيه بإمكان التعبير، مثل: الاحتجاجات ضد الرسومات المسيئة للرسول محمد صلى الله عليه وسلم، أو احتجاجات مشجعي الكرة القدم، فالاحتجاجات أياً كان نوعها وهويتها، فإنه يُنظر إليها من قبل السلطة كشكل من أشكال المعارضة السياسية تمثل خطراً على استمراره، وبالتالي يتوجب القضاء عليها.

كما بدأت المؤسسة القبلية بالظهور في الحياة السياسية بشكل بارز ومعترف به، من خلال قيام السلطة المركزية باستحداث مؤسسة سياسية تحت مسمى "القيادة الشعبية الاجتماعية"، وضمت جُل القبائل الليبية، لتكون هي المرجعية في حال حصول احتجاجات في المجتمع، كما تولى قيادة هذه المؤسسة

ضباط عسكريون موالون للنظام، وفي هذا الصدد يقول القذافي "بأن اختيار أفراد هذه المؤسسة يكون من الذين" كلمتهم مسموعة، وإذا قالوا للناس أخرجوا يخرجون، وإذا قالوا ادخلوا بيوتكم يدخلون...، مثلما أب الأسرة يقول لأسرته اخرجوا من هذا البيت، أو ادخلوا هذا البيت، أو تعالوا هنا يصدّقوه." كما بين القذافي بأن هذه المؤسسة تعتبر أهم مرجعية دستورية"، حيث مارست هذه المؤسسة الضغوط على بعض القبائل من أجل تأكيد دعمها ومساندتها لرأس السلطة، وذلك مع حدوث أي احتجاجات مجتمعية، كما عمدت السلطة المركزية سنة 1997م إلى إصدار قانون سمي بقانون ميثاق الشرف، الذي نصت أحد بنوده على "إنزال عقوبات جماعية على أقارب، وعائلات، وقبائل، وقرى، ومناطق أي شخص يتهم بمعارضته السياسية للنظام، ويمكن أن تشمل هذه العقوبات السجن وهدم البيوت، والتهجير القسري إلى مناطق أخرى نائية(13)"، كما أصبحت الاحتجاجات في عهد القذافي في بعض الأحيان أداة حكومية لتحقيق بعض الأهداف السياسية للسلطة نفسها، حيث تقوم بعض مؤسسات السلطة، بالدعوة إلى الاحتجاج بغية الاستتجاد برأس السلطة ضد أي سياسات أو قرارات صادرة عن الحكومة، أو المطالبة بالتأكد بتنفيذ بعض السياسات الداخلية أم الخارجية الصادرة أيضًا من رأس السلطة، وفي العادة تأتي هذه الدعوات من مكتب اللجان الثورية(14)، فكانت الفضاءات العامة تمتلئ بعدد كبير من المحتجين، جُلهم من طلبة المدارس والجامعات، وبالإجمال يمكن القول بأن الاحتجاجات الاجتماعية في عهد القذافي عبرت في مضمونها عن وجود طرف مهمش، وطرف آخر يقمع، وفي سياق تطور المشهد الاحتجاجي في مرحلة

¹³ - محامون من أجل العدالة في ليبيا، تقرير حول حرية التعبير في ليبيا شوهده في 2017/12/24م ، في:

[http://www.libyanjustice.org/downloads/Publications/sawti-report-\(ar\).pdf](http://www.libyanjustice.org/downloads/Publications/sawti-report-(ar).pdf)

¹⁴ - وهو أقرب إلى الحزب الحاكم للنظام القذافي، حيث تصدر عنه توجيهات أو ما يعرف "بالتعميمات" إلى المؤسسات الدولة كافة، والمؤسسات التعليمية بشكل خاص بشأن خروجها في مظاهرات تكون محددة الهدف من قبله.

ما قبل 2011، ظهرت في المجتمع الليبي العديد من الحركات الاحتجاجية المطالبة المعبرة عن مطالب بعض فئات، أو احتجاجات بعض المواطنين على قرارات السلطة المركزية، وجاء هذا السماح بعد تبني السلطة الانفتاح والتغيير من خلال طرح مشروع " ليبيا الغد"، ولعبت الضغوط الخارجية دوراً في دفع السلطة نحو ذلك السماح، فبرزت خلال هذه المرحلة بعض الاحتجاجات المحددة، مثل : حركة احتجاجات أهالي سجناء أبو سليم، وحركة احتجاجات أهالي الأطفال المصابين بمرض الإيدز، إلا أن هذه الحركات لم تستطع الانتقال إلى أن تكون حركات اجتماعية، وذلك لافتقارها إلى العناصر الأساسية من التأييد والحشد المجتمعي، كما أنها لم تتمكن من صياغة تلك الاحتجاجات في رؤية وأهداف محددة .

▪ مرحلة 2011م - 2014م.

خلال مرحلة 2011م، شهد المجتمع الليبي حركات احتجاجية، فكانت بدايتها كما سبق وذكرنا احتجاجات افتراضية، ومن ثم انتقلت إلى احتجاجات واقعية، طالبت بالإصلاح كمرحلة أولى، ومن ثم المطالبة بسقوط النظام السياسي في مرحلة لاحقة، كما اتسمت أيضاً بحضور البعد القبلي، مما يعني وجود حاضنة اجتماعية ترتقي بالحركات الاحتجاجية إلى حالة ثورية، وبالتالي القدرة على الحشد والتأييد، ومن ثم التنظيم والتفاوض مع السلطة المركزية، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاثة مراحل رئيسة وهي :

مرحلة الانطلاق: وهي مرحلة الحركات الاحتجاجية الافتراضية، وذلك من خلال ما يسمى بالمجتمع الافتراضي باستخدام الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، والاستفادة من قدرات مواقع التواصل

الاجتماعي التنظيمية، حيث تم تأسيس عدد من الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، تطالب بضرورة إحداث إصلاح في النظام السياسي، كما تطرقت تلك الصفحات أيضاً إلى الاتفاق على زمان وأماكن تجمع الحركات الاحتجاجية، وكيفية الاستفادة من خبرات الحركات الاحتجاجية في كل من تونس ومصر، وكيفية مواجهة قوات الأمن، فتم تحديد يوم 17 فبراير موعد لانطلاق حركات احتجاجية على الفيس بوك في كل أنحاء البلاد، وذلك قبل أسابيع من انطلاقها على تضاريس الواقع، فأصبح هناك احتجاجات افتراضية ضمت العديد من الأفراد ووصل في بعض الأحيان إلى عشرات الآلاف من خلال تفاعل اجتماعي رقمي له خصائصه التكنو- اجتماعية(15).

المرحلة الثانية: وهي مرحلة الانتقال من حركات احتجاجية افتراضية إلى حركات احتجاجية واقعية، وهي بداية الفعل الاجتماعي والتي بدأت من خلال التجمع في أماكن محددة مكاناً وزماناً سلفاً، كما ركزت هذه الحركات خلال هذه المرحلة حول الكثير من القضايا مثل: الحرية، والتعددية الديمقراطية، كما صاحب ظهور هذه الحركات الاحتجاجية الكثير من المظاهر، نذكر منها الفنية مثلاً، كظهور أغنيات (الرأي) في وهي أغاني حماسية تنادي بحرية التعبير والعدالة الاجتماعية ومقاومة ظلم، كما أنها لا تملك سوى بعض المطالب السياسية الجزئية المحددة، لأنها اتسمت أساساً بأنها حركات لا يجمعها بالضرورة إطار سياسي موحد أو مرجعية سياسية واحدة، إصباغ أبعاد أخلاقية قيمية في على آليات عملها حيث اكدت جل على سلمية عملها، ورفضها للعنف ومناداتها بتحقيق مطالبها من خلال القنوات الرسمية، وتتنقل هذه

الحركات لتشمل أكثر من مدينة وقرية في حالة عدوى شبه عامة حول نفس المطالب، أما فيما يتعلق أساليب عمل الحركات الاحتجاجية خلال هذه المرحلة فتمثل بالتظاهرات ورفع الشعارات من جهة، ورفض الانصياع لأوامر النظام والعصيان المدني وتحدي السلطات بل مواجهتها في العديد من الأحيان بالاشتباك المباشر عن طريق استخدام أساليب المواجهة البسيطة من جهة أخرى، في حين حاول النظام السياسي أن يظهر الاحتجاجات وكأنها لا تعدو أن تكون أكثر من أعمال شغب، وانتهاك لحرمة القانون تقوم بها فئة قليلة من المخربين أو المدمنين أو عناصر القاعدة هدفهم إفساد السلم الاجتماعي والإضرار بمصالح الغالبية الذين يتوقون إلى الهدوء والبعد عن الفوضى والولاء للنظام¹⁶.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة مع ارتفاع وتيرة استخدام القوة من قبل النظام السياسي، وبشكل مفرط في محاولاته الرامية إلى إجهاض تلك الاحتجاجات، وخاصة في مدن مثل : البيضاء، وبنغازي، ومصراتة، والزاوية، والزنتان، حيث استطاعت هذه الحركات الاحتجاجية (هذه المرة) اختراق النسيج المجتمعي الليبي(17)، بسبب الحصول على التأييد القبلي لها نتيجة لاستخدام القوة المفرطة من قبل النظام السياسي، إضافة إلى تزايد دعوات المجتمع الدولي للتدخل وإسقاط الشرعية عن النظام السياسي، والذي استند إلى قراري مجلس الأمن رقمي 1970-1973، فأصبح العامل الخارجي يقوم بدور المُيسر والمحفز للاحتجاجات المجتمعية، مما ساهم في رفع القبول المجتمعي لها لدى مختلف المناطق والقرى في ليبيا، فتجلى ذلك الاختراق في مجموعة البيانات والشعارات والأغاني والكتابات ..إلخ، كما أن ما

¹⁶ - المرجع نفسه، ص 25-26

¹⁷ - المرجع نفسه ، ص 26-27

يتميز هذه الحركات الاحتجاجية هو طابعها السياسي والمتمثل في شعارها " الشعب يريد إسقاط النظام "، إلا أنها افتقدت لوجود مشروع وطني لماهية التغيير المراد تحقيقه، أو نوعية النظام السياسي البديل، ولكون المجتمع القبلي أقوى من مؤسسات الدولة استطاع هذا المجتمع في مرحلة انهيار السلطة المركزية أن يحيط بالسلطة الجديدة "المكتب التنفيذي" حتى تمر أزمة سقوط السلطة المركزية، فكانت تلك اللحظات مشحونة بالخطر على ليبيا الوطن، فتخطى اعتبار دواعي الوحدة والسلامة الوطنية غيرها من الاعتبارات، ولعل ذلك استغز الوعي المجتمع القبلي، وذلك بغية تقادي الفتنة والفوضى وانقسام الوطن.

كما اتسمت مرحلة ما بعد 2011م، بتفتق وظهور عدد من الحركات الاحتجاجية وبأشكالها المتنوعة، التي استفادت من نصوص الإعلان الدستوري الصادر في 3 أغسطس 2011م(18)، الذي أفسح مجال الحرية أمامها، فتميزت بتنوع مجالات فضاءاتها وتعدد الهويات، إضافة إلى طرحها مطالب ذات بُعد فئوي، وأحياناً قبلي أو مناطقي، ويعتبر قطاع التعليم أبرز القطاعات التي شهدت تناسلاً مطرداً للحركات الاحتجاجية، أو ما يمكن تسميته بالاحتجاجات السوسيو مهنية، في حين تمحورت مطالب بعض الاحتجاجات الأخرى حول الأمور الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الدينية، أو الثقافية، كما أصبح هناك تأثير واضح لتلك الاحتجاجات على السلطة المركزية، فأصبحت بعض تلك الاحتجاجات أقرب إلى جماعات ضغط تدفع بالسلطة المركزية نحو مراجعة بعض سياساتها وتوجهاتها وممارساتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية... إلخ، حيث تتميز جماعات الضغط عن الحركات الاجتماعية

18 - نصت المادة (14) من الإعلان الدستوري على أن " الدولة تضمن حرية الرأي، وحرية التعبير الفردي والجماعي، وحرية البحث العلمي، وحرية الاتصال، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والطباعة والنشر، وحرية التنقل، وحرية التجمع، والتظاهر ولاعتصام السلمي، وبما لا يتعارض مع القانون".

بكون أهدافها محدودة، إذ إنها لا تستهدف إحداث تغيير عام في النظام الاجتماعي، حسبما يؤكد رادولف هيرل، بقدر ما تسعى إلى استصدار قرارات لصالح جماعة معينة(19)، في حين استطاعت بعض الحركات الاحتجاجية الانتقال كمؤسسات المجتمع المدني، لكنها اتسمت بعدم استمرارية أنشطتها، وتأثيرها المجتمعي، كونها كانت في حاجة إلى وجود مصادر لتمويل برامجها وأنشطتها، فبرزت مثلا : مؤسسات العام 2011م، مثل: جمعية رعاية موظفي الكهرباء، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وجمعية الرابطة الليبية لضحايا التطهير، في حين برزت مؤسسات خلال العام 2012م مثل : الجمعية الليبية لحماية المستهلك، ومنظمة العدالة الدستورية من أجل ليبيا، ومنظمة العمل الوطني لحماية الثورة ومكافحة الفساد، وائتلاف ثورة السابع عشر من فبراير، واتحاد مهندسي قطاع النفط الليبي، وتجمع موظفي 17 فبراير جامعة طرابلس، ومنظمة ليبيا لحماية أهداف ثورة 17 فبراير، وتجمع موظفي السكة الحديدية، واتحاد 17 فبراير للبريد والاتصالات، واتحاد طرابلس للنقل البري، واتحاد موظفي المؤسسة الليبية للاستثمار، وائتلاف مراقبي وموظفي مراقبة المالية، ونادي القضاة والنيابة بمحكمة استئناف طرابلس، كما برزت في سنة 2014م بعض المؤسسات مثل : جمعية طلبة حرب تشاد، و رابطة أسر شهداء ومفقودي ثورة 17 فبراير -ترهونه، ورابطة المتقاعدين بالمصرف التجاري الوطني.

▪ مرحلة 2014- 2017م.

¹⁹ - إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي: دراسة في الحركات الاجتماعية والسياسية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص.68 .

تصاعد خلال مرحلة 2014-2017م، الشعور المجتمعي بالإحباط وذلك بسبب دخول البلاد في حالة حرب أهلية، فكان من نتائج ذلك أن أصبح هناك حكومتان الأولى في البيضاء، والثانية في طرابلس، كما بدأ هناك أيضًا برلمانان، الأول في طبرق، والآخر في طرابلس، وبدأ يظهر أيضًا شعور بالتململ يطفو علي السطح المجتمعي، تعبيراً عما كان يدور في الأعماق، فعبرت عنه بعض الاحتجاجات المطالبة، مثل احتجاجات "فدينا"، أي صبرنا نفذ، حيث بدأت الظروف المعيشية وسوء الخدمات العمومية المتمثلة في الانقطاع الطويل للكهرباء، والمياه، وقلة السيولة المالية في المصارف، إضافة إلى تدني النظام التعليمي والنظام الصحي، كما بدأت تطفو على سطح المجتمع أيضًا حقيقة أخرى، وهي وجود ازدواجية في الحكم، والتي كانت مخفية قبل ذلك (20)، فأصبح دور الميلشيات المسلحة واضحاً في المشهد السياسي، كل ذلك دفع إلى أن تكون جل الاحتجاجات خلال هذه المرحلة ذات طابع مطلبية مرتبطة بصعوبة الأوضاع المعيشية اليومية، إضافة إلى تحسين الأوضاع الأمنية التي أصبحت أكثر ضرورة مع تنامي عمليات العنف، كما تزامن كل ذلك مع توسع دائرة الاحتجاجات من قبل أفراد آخرين من المجتمع متضررين، ووصل الأمر ببعض الاحتجاجات إلى القيام بقفل آبار النفط، أو الموانئ، أو المطارات، أو منظومات المياه المركزية، أو قفل الطرق الرئيسية.

في مرحلة ما بعد 2014م، برزت العديد من الحركات الاحتجاجية المطالبة المعبرة عن مطالب فئات سوسيو مهنية، حيث أصبح يطلق على بعضها اسم التنسيقيات، فتميزت هذه التنسيقيات بصفتي التنظيم

²⁰ - ذكر عبدالرحيم الكيب أول رئيس وزراء بعد 2011 في تصريح له متلفز إلى أن فشل الحكومة يرجع أهم أسبابه إلى وجود سلطة عليا في البلاد"، ولكنه لم يتجرأ آنذاك على تحديدها

والاستمرارية، فاستطاعت تجميع أعضائها بهدف الدفاع عن أهداف محددة، فشاركت فئات عادة ما تكون عازفة عن المشاركة في الاحتجاجات، مثل الأطباء، وأساتذة الجامعات، ورجال النيابة والقضاة، ورجال الشرطة، وبالتالي أصبح هناك توطين قيم جديدة في المجتمع، وهو ما يمكن تسميته بنشر ثقافة الاحتجاج، كما برزت في المشهد الاحتجاجي خلال هذه المرحلة أيضا ظاهرة جديدة وهي ما يسميه باتريك شامبان "التظاهر الورقي(21)"، فأصبح هناك فعاليات احتجاجية تتم من خلال إصدار بيانات ونداءات تستهدف التأثير على بعض القرارات، أو الأحداث أو المواقف السياسية والعسكرية التي أصبحت المتسارعة آنذاك، إضافة إلى سعيها نحو كسب داعمين جدد لها.

أصبحت الحركات الاحتجاجية قادرة في كثير من الأحيان على ممارسة التأثير على السلطة المركزية، وهذا متأثرا من انقسامها بين حكومة شرقية، وأخرى غربية، فأصبحت تلك الاحتجاجات قادرة في كثير من الأحيان على ممارسة وظائف السلطة، مثل: القيام بالدفع نحو إقالة المسؤولين، أو إقرار بعض القوانين، أو إصدار بعض القرارات، كما استمرت عملية انتقال بعض حركات الاحتجاجات كمؤسسات تابعة للمجتمع المدني، إلا أنها افتقدت إلى عامل التأثير المجتمعي، وبقيت مسميات للمجتمع المدني دون أدنى تأثير، ولعل أهم تلك المؤسسات التي برزت خلال 2015م مثل: مؤسسة إنقاذ لإغاثة نازحي بنغازي، وجمعية أبطال تحرير ليبيا لفاقد الأطراف، والاتحاد الليبي الدولي لمكافحة الفساد المالي ورد المظالم، ورابطة أسر المفقودين والمعتقلين والمتضررين تاورغاء لحقوق الإنسان، والجمعية الليبية

²¹ - ياكون، محمود، السياسات الاحتجاجية لدى حركات الأوطر في المغرب، حركة الأساتذة المتدربين نموذجاً، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية منعقد في بيروت خلال الفترة من 10-12 مارس 2017م

للمتضررين من حجوزات سيارات الحرس الشعبي، والرابطة الليبية لضحايا التعذيب والإخفاء القسري بدولة الإمارات، في حين برزت أيضا مؤسسات أخرى سنة 2016 مثل : الجمعية الليبية لأعضاء الهيئات القضائية، والجمعية الليبية للمتضررين المساهمين في المصارف الأهلية وشركة الاستثمار الوطني.

كما لم تسلم الحركات الاحتجاجات من حالات الاستغلال من قبل بعض الأطراف المتصارعة على السلطة بدواعي سياسية، أو قبلية، أو اجتماعية، أو دينية، أو غير ذلك، فكانت الفضاءات العمومية في جل المدن والقرى الليبية تجمّع بشعارات وصور وكتابات تتم عن اتجاه تلك الاحتجاجات، فمثلاً : كان ميدان الشهداء بطرابلس فضاءً عمومياً يعج بصور وشعارات أحد التيارات الدينية المتشددة، فكانت تلك الشعارات والكتابات تدعو وتطالب حكومة طرابلس بتقديم المزيد من الدعم للمقاتلين، سواء في بنغازي أم في المنطقة الغربية، وكان أيضاً لا يُسمح بوجود شعارات لغير ذلك التيار، وعندما مثلاً تخرج في بعض الأحيان بعض الاحتجاجات المعارضة لذلك التيار، والتي تطالب فيه بأفكار معارضة، كان يتم مواجهتها بالرصاص، كما تزايدت في الوقت نفسه عدد الاحتجاجات المطلوبة بصورة متواصلة في جل المدن والقرى الليبية، فأصبحت مفاهيم تحسين الأوضاع المعيشية وتوفير الأمن الكلمات الرئيسية لدى عدد كبير من المحتجين، كما بدأت بعض الحركات الاحتجاجية بالعمل على الاستمرار باستخدام وسائل الضغط لتنفيذ مطالبها، مثل: العمل على قفل الموانئ، أو الآبار النفطية، أو قفل منظومات المياه، أو قفل الطرق الرئيسية، أو قفل مؤسسات حكومية، وأحياناً القيام باختطاف بعض المسؤولين.

إذن ليس غريباً في ظل ضعف السلطة المركزية وانقسامها خلال مرحلة ما بعد 2014م، أن تصبح الفضاءات العمومية مجالاً رحباً للحركات الاحتجاجية، ليس في المدن الكبرى مثل : طرابلس وبنغازي، وإنما امتدت لتشمل العديد من المدن والقرى الصغيرة ، التي وصل إليها السخط والتذمر الاجتماعي جراء تردي الأوضاع المعيشية وتآكل النظام الصحي والتعليمي ونظام الخدمات العامة، مما أدى إلى إضعاف وأحياناً أخرى إلى خلخلة "التماسك الاجتماعي"، وأحدث فتوقاً في الروابط الاجتماعية ما بين القبائل، كما استمر إخفاق الحركات الاحتجاجية في الانتقال إلى حركات اجتماعية، كونها لا تزال في دائرة الاحتجاجات المطلوبة ذات البعد الفئوي، أو القبلي، أو المناطقي، ولم تستطع الانتقال إلى دائرة الاحتجاجات السياسية ذات البعد الإصلاحي الشمولي، كما لم تستطع الحركات الاحتجاجية تقديم رؤية سياسية واضحة ومحددة، فأقصى ما استطاعت فعله في هذا المجال هو التعبير عن حالة عدم الرضا عن الوضع القائم من انقسام السلطة، والحاجة إلى وجود مؤسسات دولة كالجيش والشرطة، كما أنتج هذا الوضع أشكالاً جديدة من الحركات الاحتجاجية ذات التوجه التقسيمي، مثل: حراك برق، وحراك الأمازيغ، وحراك التبو، وقد أدى هذا الأمر إلى انبثاق حركات احتجاجية أخرى مؤكدة على الوحدة الوطنية للمجتمع الليبي، في حين حاولت بعض الحركات الاحتجاجية الانتقال كمؤسسات مجتمع مدني، لكنها لم تكتسب التأييد المجتمعي.

بالتالي، فإن السؤال الذي يطفو على السطح هنا: ما أهم العوامل التي أثرت في طبيعة وتكوين الحركات الاحتجاجية، وشكلت من ثم تصوراتها، ورسمت فضاءاتها في المجتمع الليبي؟

▪ المحور الثاني : أهم العوامل التي أثرت في طبيعة وتكوين الحركات الاحتجاجية والاجتماعية،

وشكلت تصوراتها ورسمت فضاءاتها في المجتمع الليبي

عند الحديث عن العوامل التي أثرت في طبيعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي، وبشكل خاص خلال المرحلة 2011 إلى 2017م ، فإن ذلك ليست بالمهمة السهلة و اليسيرة ،حيث توجد العديد من العوامل المتشابكة والمعقدة، والتي كان لها التأثير في طبيعة وتكوين تلك الحركات ورسمت فضاءاتها في المجتمع الليبي، بيد أننا إذا أمعنا النظر في ملامح الحركات الاحتجاجية، فسوف نتكشف لنا أهم تلك العوامل، وهي :

▪ تنطلق جل الحركات الاحتجاجية في المجتمع الليبي من وجود فكرة محورية تنطلق منها، فالأفكار كما يقول مالك بن نبي تصنع الثورات، وتتمحور هذه الفكرة من وجود بعض السياسات والإجراءات والممارسات الصادرة عن السلطة المركزية التي تتسم بالاستبداد، وتقشي الظلم البين، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون إن "الظلم مؤذن بخراب العمران"(22)، ولعل العولمة وتجلياتها مكنت أفراد المجتمع من الاطلاع على كل ما تقوم به السلطة المركزية من سياسات وممارسات، فأصبحت هذه الأفكار ذات تأثير مجتمعي، إذن هناك علاقة جدلية بين الأفكار والأحداث الاجتماعية والسياسية الحاصلة في المجتمع الليبي، فالأفكار غالبًا ما تقوم برسم بدايات التكوين للحركات الاحتجاجية والاجتماعية.

■ ضعف السلطة المركزية - أو شيخوخة أجهزة الدولة- يعتبر ذلك من العوامل التي تشجع على القيام بالاحتجاج، كما أنها تؤثر في طبيعة الاحتجاج من آليات الحشد والتأييد، فكلما تبين وجود ذلك الضعف، يتم كسب ود القبائل والمناطق بهدف العمل على حشد التأييد الاجتماعي، كما أن ذلك يساعد على سهولة انتقال الحركات الاحتجاجات إلى حركات اجتماعية ثورية تدفع نحو التغيير ، ولعل أهم مظاهر ضعف السلطة المركزية أو شيخوخة الدولة، هي : الفقر، البطالة، تفشي الفساد والمحسوبية، كما قامت الحركات الاحتجاجية والاجتماعية برسم فضاءاتها في الأطراف، وليس في المركز، فحصلت مثلاً في العام 2011م، في مدن ومناطق مثل: البيضاء، والزنتان، وبنغازي، والزاوية، ومصراته، حتى وصلت بعد فترة إلى المركز ، ومرجع ذلك إلى ضعف السلطة ورجالاتها في الأطراف وقوته في المركز، بالتالي سيكون للدعوة إلى الاحتجاج في الأطراف لها قبول أكثر من المركز، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون (23) "فتقل الحماية إلى تنزل بالأطراف فتتجاسر الرعايا على بعض الدعوة في الأطراف، ويبادر الخوارج على الدولة من الأعياص وغيرهم إلى تلك الأطراف، لما يرجون حينئذ من حصول غرضهم إلى تلك القاصية لهم، وأمنهم من وصول الحماية إليهم ولايزال ذلك يندرج، ونطاق الدولة يتضايق حتى تعد الخوارج في أقرب الأماكن إلى مركز الدولة."

■ قيام السلطة المركزية بمحاولات الإصلاح والاعتراف الضمني بوجود الحاجة إلى التغيير، فتصبح تلك الفضاءات الإصلاحية مجالاً رحباً لزيادة حدة الحركات الاحتجاجية، وفي هذا الصدد يقول ابن

خلدون²⁴ قد يتنبه كثير من أهل الدول ممن له يقظة في السياسة، فيرى ما نزل بدولتهم في عوارض الهرم، ويظن أنه ممكن الارتفاع، فيأخذ نفسه بتلافي الدولة وإصلاح مزاجها، عن ذلك الهرم ويحسبه أنه لحقها بتقصير من قبله من أهل الدولة وغفلتهم وليس كذلك، فإنها أمور طبيعية للدولة".

■ ساعد الانفتاح العالمي وذوبان الحدود وتطور وسائل الاتصال المختلفة كالإنترنت والفضائيات والهواتف النقالة والسرعة المذهلة في تطورها ووصولها إلى فئات المجتمع كافة، كل ذلك ساهم في سهولة تثقيف الفرد وتوعيته وإطلاعه على حقوقه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن ثم ساعد في تخفيف حدة صبغة الانقياد والتسليم للسلطة المركزية.

وعمومًا، فإن ما يعنينا الإشارة إليه في هذا الخصوص هو أن هناك عدة عوامل تؤثر في طبيعة وتكوين الحركات الاحتجاجية الاجتماعية في المجتمع الليبي، وتشكل تصوراتها وترسم فضاءاتها، إلا أن أهم تلك العوامل يتمثل في دور مؤسسة القبيلة، فنجاح أي احتجاج اجتماعي مرهون بالدرجة الأولى على عمليات القبول والتأييد والاستقطاب والقبلي، لتتم بعد ذلك عمليات التغيير وصولاً لتحقيق الأهداف، فالمجتمع القبلي كما وسبق وذكرنا كان ومازال أقوى من السلطة المركزية.

▪ المحور الثالث: عمليات القبول والتأييد للحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي

مرهون باستقطاب القبيلة.

قبل التطرق لمناقشة هذا التساؤل، نود التذكير بجدلية العلاقة بين الدولة والقبيلة في المجتمع الليبي، وهنا نود سرد قصة، وهي آلية تعامل السلطة المركزية العام 2011م مع الاحتجاجات الاجتماعية التي عمت جل المدن والقرى الليبية، بعد عجز السلطة عن معالجة تلك الاحتجاجات من خلال الأجهزة الأمنية، لجأت إلى مؤسسة القبيلة، وهنا نعود لتأكيد مسلمة سبق وأن ذكرناها، وهي أن المجتمع القبلي كان وما زال أقوى من السلطة المركزية، فتم إيفاد (مثلاً): وزير الداخلية عبدالفتاح يونس، ووزير العدل مصطفى عبدالجليل إلى المنطقة الشرقية، ليس كوزير داخلية بالنسبة للأول، ووزير عدل بالنسبة للثاني، إنما كأفراد لأهم قبائل المنطقة الشرقية، والحال أيضاً بالنسبة للمنطقة الغربية، كما تم إيفاد أشخاص إلى الزنتان، ومصراته، والزاوية ليسوا كمسؤولين في أجهزة السلطة، إنما لانتمائهم لتلك القبائل والمناطق، وبالتالي فإنه من المهم جداً معرفة مكانيزما دور مؤسسة القبيلة في فهم طبيعة واتساع الحركات الاحتجاجية في المجتمع الليبي، فضعف السلطة المركزية وليس - مؤسسات الدولة - جعلها تخفق في احتواء الحركات الاحتجاجية العام 2011م، وهذا يعني ببساطة أنه عند قيام الحركات الاحتجاجية حدثت فجوة بين مجال السلطة المركزية -أجهزة الدولة-، والمجال القبلي، فالمجتمع القبلي كان ولا يزال أقوى من السلطة المركزية فكانت الغلبة لمؤسسة القبيلة على السلطة المركزية - ونجحت الحركات الاحتجاجية في استقطاب القبائل، مما ساهم في النهاية إلى سقوط حكم القذافي، وسقوط أجهزة السلطة المركزية، دون أن ننكر هنا الدور الخارجي من دعم ومساندة

في عملية سقوط السلطة المركزية، بعد التأكد من وجود حالات التنسيق بين قوى الاحتجاج والقبائل، وإذا أضفنا إلى كل ما سبق حقيقة أخرى وهي أنه لا يوجد لدى السلطة المركزية - ونقصد هنا بالتحديد رأس السلطة - الحاكم - فاصل بين الدولة، ومن يقود تلك الدولة، أي "النظام السياسي"، فكلاهما واحد، فالرئيس الليبي مثلاً: أعاد مقولة لويس الرابع عشر "أنا الدولة والدولة أنا"، ولكن بمنطق آخر، وهو التأكيد على كونه يُمثل "رب هذه العائلة"، أي "الدولة و السلطة"، ولعل لجوء السلطة المركزية للقبائل في معالجة الحركات الاحتجاجات بعد فشل الأجهزة الأمنية، يُبين بأن العصبية تحتل المرتبة الأعلى لدى رأس الحكم أو السلطة المركزية، وبالتالي عندما استطاعت الاحتجاجات العام 2011م، إسقاط وتفكيك بنية النظام الحاكم في ليبيا، فإن ذلك كان يعنى بالضرورة انهيار وسقوط الدولة برمتها، لأن كليهما واحد، وهذا الأمر يبين لنا مدى إخفاق النظام السياسي السابق في بناء وترسيخ مؤسسات وأجهزة الدولة بعيداً عن الوعي العصبي، وهذا الأمر ليس بالجديد، فالنظام الملكي السابق هو أيضاً لم يستطع بناء مؤسسات وأجهزة دولة قوية، فكان يتم الالتجاء في كثير من الأحيان إلى مؤسسة القبيلة في نزع فتيل بعض الحركات الاحتجاجات، وهنا ربما نتذكر احتجاجات الكبرى العام 1964، وإخفاق مؤسسات الدولة آنذاك في حلها، فتم الالتجاء مباشرة إلى مؤسسة القبيلة.

■ المحور الرابع : مستقبل الحركات الاحتجاجات والاجتماعية في المجتمع الليبي.

بادئ ذي بدء، نحن في حاجة إلى طرح التساؤلات الحقيقية تواجه مستقبل الحركات الاحتجاجات والاجتماعية في المجتمع الليبي، والتي ربما تجعل منها مجرد احتجاجات مطلبية لا ترتقي إلى مشروع

إصلاح وطني طموح، فما مستقبل الحركات الاحتجاجات الاجتماعية في المجتمع الليبي؟ وماذا نريد من الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي؟

إن السؤال المطروح يحتاج منا إلى وقفة للتدبر لضمان حركات احتجاجية واجتماعية أكثر فعالية وتأثيراً في المجتمع الليبي، فهناك حاجة إلى ضرورة انتقال حركات الاحتجاجات من الأطر الفئوية، والقبلية، والمناطقية نحو حركات اجتماعية تمتلك مشروعاً إصلاحياً سياسياً وديمقراطياً شاملاً في المجتمع، فالحركات الاحتجاجية التي تكاد تكون ظاهرة يومية في مرحلة ما بعد 2014م، تعبر في جوهرها عن وجود وعي مجتمعي يحاول تجاوز أزمة ضعف السلطة المركزية، كما يُعبر في الوقت نفسه عن هشاشة السلطة المركزية، وغياب أجهزة الدولة؛ وهذا الوعي المجتمعي هو رأس المال الذي كان متوفراً أبان الحراك المجتمعي 2011م، وهو الذي ساهم في سقوط السلطة المركزية، حيث كان ذلك الوعي متحداً في قالب واحد، فكان لذلك تأثير ديناميكي في السعي نحو " سقوط السلطة المركزية"، وخلال مرحلة ما بعد 2014م لاحظنا حصول تشتت وضياع ذلك الوعي المجتمعي، مما أدى إلى انهيار وتفكك الحراك المجتمعي نتيجة لحصول صراعات على السلطة فيما بعد، مما أدى إلى تبديد رأس المال - الوعي المجتمعي-، وبالتالي فإن الوعي المجتمعي - رأس المال - كان بحاجة إلى إعادة الالتفاف- حول أفكار - تتضمن مشروع وطني إصلاحي شامل، لتخطي حالات الانقسام في الحياة السياسية التي فرضتها حالة الصراع الأهلي على السلطة منذ 2014م، كما تبرز أيضاً الحاجة إلى ضرورة القيام بالبحث عن آليات وأساليب جديدة، تساعد على عمليات الحشد والتأييد المجتمعي، وبشكل خاص في المناطق والقرى خارج المدن الكبرى، كما أن حالات التملل والاستياء المجتمعي نتيجة

لضعف السلطة المركزية الحالية وانقسامها ربما تسنح لإعادة الالتفاف حول -أفكار - تعمل على تكوين مشروع وطني إصلاحي، يُعاد فيه صياغة عقد اجتماعي جديد، مرتكزاته الأساسية إعادة تقويم العلاقة بين مفهومي القبيلة، والدولة، بغية تجاوز المرحلة الصعبة من تاريخ المجتمع الليبي.

المراجع :

1. ابن خلدون، عبد الرحمن ،مقدمة ابن خلدون ،بيروت : منشورات دار مكتبة الهلال، 1983.
2. أبوصوة، محمود . مدخل لتاريخ ليبيا العام - جدلية المجال والهوية، طرابلس- ليبيا : دار الرواد، 2012.
3. إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي: دراسة في الحركات الاجتماعية والسياسية، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1996.
4. حميدة، علي عبداللطيف. المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، الطبعة الثانية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة اطروحات الدكتوراه، 1998.
5. الشوبكي، عمرو وآخرون . الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن). طبعة الثانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014،
6. فرويد،جوليان، سوسيولوجيا ماكس فيبر ، ترجمة جورج أبي صالح، بيروت :مركز الإنماء القومي.
7. كرفاع، المختار الطاهر، الحركة العمالية في ليبيا، 1943- 1969م ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات المعاصرة (5) ليبيا، ط 1، 2000م.
8. مرجين، حسين سالم ، ليبيا من الدكتاتورية إلى الحرية، شركة النيل الاعلان، طرابلس، ليبيا، 2012م.

9. مرجين، حسين سالم ، آفاق سوسولوجية على متن الحراك المجتمعي العربي، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 9 ، العدد 2 ، 2016م.

10. ياكون، محمود، السياسات الاحتجاجية لدى حركات الأطر في المغرب، حركة الأساتذة المتدربين نموذجا، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية منعقد في بيروت خلال الفترة من 10-12 مارس 2017م.